دراسة مدى إقامة هياكل أساسية ذات العلاقة بالصناعة والابتكار لتحقيق التنمية المستدامة في ليبيا

A Study on the Extent of Establishing Infrastructure Related to Industry and Innovation to Achieve Sustainable Development in Libya

د. محمد البشير مسعود: أستاذ مساعد في العلوم الاقتصادية، المعهد العالي للعلوم والتقنية – طرابلس، ليبيا.

Dr. Mohammed Al Basheer Masoud: *Assistant professor in economy, Higher Institute of Science and Technology – Tripoli, Libya.*

Email: mmbam2020@gmail.com

Doi: https://doi.org/10.56989/benkj.v6i5.1925

تاريخ الاستلام: 2026-04-01 تاريخ القبول: 2026-04-21 تاريخ النشر 2026-05-01

الملخص:

تتناول هذه الدراسة مدى أهمية إقامة هياكل أساسية مرتبطة بالصناعة والابتكار في تحقيق التنمية المستدامة في ليبيا، باعتبارها أحد المحاور الرئيسة للهدف التاسع من أهداف التنمية المستدامة. وتبرز الدراسة أن الاستثمار في البنية التحتية الصناعية والابتكارية يمثل عنصرًا حيويًا لرفع الإنتاجية والدخل، وتعزيز التمكين الاقتصادي والاجتماعي، إضافة إلى مساعدة المدن على التكيف مع التغيرات المناخية ودعم النمو الاقتصادي. وتشير إلى أن ليبيا تتبنى سياسات وبرامج تستهدف توظيف الثورة الصناعية الرابعة، والطاقات المتجددة، وتكنولوجيا الإنتاج النظيف، إلى جانب رفع كفاءة الطاقة في القطاع الصناعي. كما تعتمد الدولة على التصنيع الشامل والاقتصاد المعرفي وريادة الأعمال، مع التركيز على دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة والبحث العلمي باعتباره ركيزة لتطوير القطاع الصناعي. وتؤكد الدراسة أهمية الشراكة بين القطاع الصناعي ومؤسسات التعليم العالي لتقديم حلول علمية للتحديات الفنية. كما تستعرض واقع التنمية المستدامة في ليبيا وتقترح إجراءات وتوصيات لتعزيز البنية التحتية الداعمة للصناعة والابتكار بما يحقق تنمية مستدامة وشاملة في البلاد.

الكلمات المفتاحية: التنمية المستدامة، الهياكل الأساسية، الصناعة، الابتكار، الهدف التاسع، كفاءة الطاقة، ريادة الأعمال، الاقتصاد المعرفي، الثورة الصناعية الرابعة.

Abstract:

The study addresses the importance of establishing infrastructure related to industry and innovation in achieving sustainable development in Libya, as it represents a key component of Sustainable Development Goal 9. It highlights that investment in industrial and innovative infrastructure is essential for increasing productivity and income, empowering different segments of society, and enabling cities to adapt to climate change while supporting economic growth. The study indicates that Libya has adopted policies and programs aimed at utilizing the Fourth Industrial Revolution technologies, renewable energy, and cleaner production technologies, in addition to improving energy efficiency in the industrial sector. The state also promotes inclusive industrialization, the knowledge economy, and entrepreneurship, with a focus on supporting small and medium-sized enterprises and strengthening scientific research as a foundation for industrial development. Furthermore, it emphasizes the importance of cooperation between the industrial sector and higher education institutions to provide scientific solutions to technical challenges. The study also reviews the reality of sustainable development in Libya and proposes measures and recommendations to strengthen infrastructure supporting industry and innovation in order to achieve comprehensive and sustainable development in the country.

Keywords: Sustainable development, infrastructure, industry, innovation, SDG 9, energy efficiency, entrepreneurship, knowledge economy, Fourth Industrial Revolution.

المقدمة:

إن الاستثمار في إقامة هياكل أساسية ذات العلاقة بالصناعة والابتكار يعد عنصرا حيويا من عناصر تحقيق التنمية المستدامة والتمكين لشرائح المجتمع في ليبيا، وهناك اقرار منذ زمن بعيد بأن النمو في الانتاجية والدخل يقتضي الاستثمار في إقامة هياكل أساسية. كما ينشأ عن وتيرة النمو والتحضر حاجة الى استثمارات جديدة في إقامة هياكل أساسية مستدامة التي ستساعد المدن على التكيف بقدر أكبر مع تغير المناخ، وسيكون بوسعها ايضا إعطاء زخم للنمو الاقتصادي والاستثمار الاجتماعي.

إن إقامة هياكل أساسية ذات العلاقة بالصناعة والابتكار يعتبر هدف أساسي وعمود فقري لبعض اهداف التنمية المستدامة الأخرى لأنه يحتوي على التصنيع وتشجيع الصناعات الصغرى والمتوسطة وكذلك الإنفاق والاهتمام بالبحث العلمي لما له من أهمية في دعم الصناعة. ومن خلال توصيات المنتدى الليبي للتنمية المستدامة المنعقد في يوليو 2019 حيث كان التركيز على الدعم اللازم للجان التنمية المستدامة وتسهيل اجراءاتهم من أجل الوصول الى تحقيق الهدف المكلف به. فيتزايد يوما بعد يوم دور الصناعة والابتكار وأهميتها ودورها في إقامة هياكل أساسية على مستوى الاقتصاد الوطني، كما يحظى موضوع الصاعة والابتكار باهتمام بالغ الأهمية، فقد أخذت الأصوات وعلى مختلف الأصعدة تنادي بضرورة تبني خطة عمل منهجية لتنمية هذا القطاع، وكان ذلك من خلال عقد عدة مؤتمرات ومنتديات حول صناعة والابتكار لتحقيق التنمية المستدامة حيث إن هذا المضوع يحظى باهتمام كبير وذلك لما له من أهمية كبيرة على مستوى العالم، ويتطلب الأمر دعمه للإسهام في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا، ويتم ذلك من خلال تنوع عمليات التصنيع التي تتناسب وطبيعة الصناعات ونوعها والمنتجات التي تجعلها تسهم إسهاماً فعالاً وأن تكون هناك تنمية حقيقية وشاملة وفق عمليات التصنيع والابتكار الحقيقي من خلال تنوع الأنشطة في الاقتصاد الوطني. حيث إن عملية التصنيع والابتكار سينال وافر الاهتمام من قبل متخذي القرار، وذلك لأنه تطبيق حقيقي لتنوع الاستثمارات، وبيئة مناسبة ومجال عمل مناسب لخلق منتجات متنوعة تلبي احتياجات أفراد المجتمع والوصول الى تنافس كثير من الشركات العالمية. ولهذا فإن الطريق أصبح ممهدا لقيام تعاون كبير بين عملية التصنيع المحلي، والشركات الصناعية الكبيرة، التي أصبحت منتشرة على مستويات عالمية. وبمزيد من الاهتمام بهذا الجانب بالنظر إلى ما يمتاز به من تعميق روح المبادرة الذاتية، واعتماده المباشر على وسائل الإنتاج وعناصره المحلية المتوفرة، وقدرته العالية على استيعاب العمالة. فعمليات التصنيع والابتكار الصحيح هو عامل الاستقرار الأول، وهو بتعاليمه وتوجيهاته يدعم كل طرق التنمية الواعية ويحقق للإنسان طموحاته.

إن دعم الصناعة وتطويرها وتشجيع هياكل إقامتها من أهم دعائم عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تتطلع إليه جميع دول العالم على حد سواء. وذلك لما تلعبه هذه الصناعات من دور مهم في دفع عجلة النمو والاستقرار السياسي، والاقتصادي والاجتماعي بشكل عام.

إن ما وصلت إليه الدول المتقدمة من نمو وازدهار اقتصادي تجني ثماره تلك الدولً، ولم يكن ليتحقق دون الإسهام الفاعل في هذه الصناعات، حيث كانت ومازالت أداة تنموية فاعلة تعمل على خلق الملايين من فرص العمل، وعلى زيادة الطاقة الإنتاجية الموجودة وعلى خلق طاقة إنتاجية جديدة وعلى رفع إنتاجية العمل ورفع المستوى المعيشي لأصحابها والعاملين فيها، كما تعمل على زيادة القدرة التصديرية للاقتصاد ككل، الأمر الذي ينعكس على معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي، وعلى ميزان المدفوعات وعلى التوازن التنموي والجغرافي، مما ينعكس على أبرز المؤشرات الاقتصادية لهذه الدول.

مشكلة الدراسة

إن نمو الصناعة والابتكار في كافة أنحاء العالم تواجه مجموعة من المشاكل والصعوبات قد تكون مختلفة من منطقة إلى أخرى ومن قطاع إلى آخر، ولكن هناك بعض المشاكل تعتبر موحدة أو متعارف عليها تواجهها المشروعات الصناعية وتعتبر طبيعة المشاكل التي تتعرض لها متداخلة مع بعضها البعض وبشكل عام تعتبر جزءاً من هذه المشاكل والصعوبات داخلية والجزء الأخر يتعلق بالبيئة الخارجية، لها علاقة بالعوامل المؤثرة الخارجية التي تؤثر في نشاط المشروع ، وتكون مختلفة من منطقة إلى أخرى، ومن قطاع إلى آخر، ولكن هناك بعض المشاكل تعتبر موحدة أو متعارف عليها تواجهها صناعة. حيث يتطلب الأمر السعي إلى بناء هياكل أساسية قادرة على الصمود، وتعزيز وتحفيز التصنيع الشامل للجميع، وتشجيع الابتكار.

إن تنفيذ السياسات الصناعية لإقامة هياكل أساسية ذات العلاقة بالصناعة والابتكار للتنمية المستدامة يتطلب التزام قوي من الحكومة والمؤسسات المعنية والمجتمع الدولي بشكل عام. كذلك يجب تخصيص الموارد المالية والتقنية اللازمة وتوفير الإطار القانوني والتنظيمي الملائم. وذلك في اطار انشاء صندوق التمكين الاقتصادي ودعم تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال، هناك مشاريع تنموية لتوطين الصناعات وتحقيق التنمية المكانية ضمن خارطة الاستثمار الصناعي وبما يعرف بالخارطة الاستثمارية.

وهنا تبرز مشكلة الدراسة من خلال إلقاء الضوء على واقع مدى إقامة هياكل أساسية وتحفيز التصنيع وتشجيع الابتكار لتحقيق التنمية المستدامة في ليبيا التي يمكن التعرف عليها من خلال هذه الدراسة.

أسئلة الدراسة:

تنطلق الدراسة من السؤال الرئيسي (مدى إقامة هياكل أساسية وتحفيز التصنيع وتشجيع الابتكار لتحقيق التنمية المستدامة في ليبيا) ولمعرفة ذلك، فيتطلب الأمر وضع مجموعة من الأسئلة الفرعية الآتية:

- السؤال الأول: ما هي التنمية المستدامة وما هي الخلفية التاريخية لها وما نماذجها وأبعدها؟
- السؤال الثاني: ما هي الهياكل الأساسية ذات العلاقة بالصناعة والتصنيع؟
- السؤال الثالث: ما واقع تجربة الابتكار في ليبيا أي مؤشر البحث والتطوير والابتكار؟

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في كونها تهتم بموضوع يشغل كافة شرائح المجتمع، وفي جوانبه الثلاثة المهمة للتنمية المستدامة: البنية التحتية والتصنيع والابتكار. هذه الجوانب مستمدة من السعي إلى بناء بنية تحتية قادرة على الصمود، وتعزيز التصنيع الشامل والمستدام، وتشجيع الابتكار. ولتحقيق التنمية المستدامة، من الأهمية بمكان المواءمة بين ثلاثة عناصر أساسية: النمو الاقتصادي، والإدماج الاجتماعي، وحماية البيئة. وهذه العناصر مترابطة وكلها ضرورية لرفاهية الأفراد والمجتمعات. لما لصناعة وإقامة هياكل أساسية من أهمية، والابتكار من دور كبير لتحقيق التنمية المستدامة على مستوي الاقتصاد الوطني. وتأتي أهمية الدراسة من خلال الآتي:

1. تتمثل أهمية الدراسة في توضيح دور التصنيع والابتكار وأهميته، ومراعاة مصالح العمل المناسبة لنمو الأعمال وتشجيع روح المبادرة، ومساعدة أصحاب الصناعات على حسب نوع وطبيعته نشاط المشروع أو الصناعة لتحقيق التنمية المستدامة.

2. نشر ثقافة، التصنيع الشامل والمستدام، وتشجيع الابتكار. ولتحقيق التنمية المستدامة لما لها من أهمية كبيرة في النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية والعمل المناخي بشكل كبير على الاستثمارات في البنية التحتية والتنمية الصناعية المستدامة والتقدم التكنولوجي والابتكار، وبالتالي فإن تنفيذ هذا يحتاج الى الاستثمار في بنية تحتية جديدة قادرة على الصمود أو تحديث البنية التحتية القائمة لجعلها أكثر استدامة تقديم على حسب متطلبات الصناعة.

3. تنفيذ سياسات واستراتيجيات القطاع الصناعي وإطلاق المبادرات الطموحة والاستثمار في التكنولوجيا الحديثة والمتقدمة الصديقة التي تحقق الاستدامة البيئية وخاصة فيما يتعلق بالطاقة المتجددة والبصمة الكربونية. ويعمل خبراء وقادة الصناعة على تحقيق الحياد الكربوني بحلول عام 2050 من خلال إطلاق استراتيجية وطنية. تهدف الخطة الى تقليل انبعاثات ثاني أكسيد الكربون من أنشطة

القطاع الصناعي وكذلك تحسين كفاءة الطاقة وزيادة استخدام المواد المتجددة بيولوجيا بإعادة التدوير وتقييم وتحسين الكفاءة البيئية لكل من إجراءات التصنيع والمنتجات الخاصة بها.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى وصف الحقائق وإبراز الدور الذي يمكن أن تقدمه الهياكل الأساسية ذات العلاقة بالصناعة والابتكار في ليبيا ويتم ذلك على النحو الآتي:

1- توضيح مفهوم التنمية المستدامة، والخلفية التاريخية، ونماذج التنمية المستدامة.

2- إلقاء الضوء على التجربة الليبية وأهداف التنمية المستدامة وبالتحديد الهدف التاسع.

3- توضيح دور نشاط الصناعة التي يعتبر نقطة البداية وأهميته لتجميع أفكار الشباب الواعدين وإبداعاتهم ومساعدتهم في بناء هياكل جديدة قادرة على الصمود أو تحديث القائمة منها لجعلها أكثر استدامة، حيث يعتمد النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية والعمل المناخي بشكل كبير على الاستثمارات في بناء هياكل أساسية ذات علاقة بالصناعة لتحقيق التنمية المستدامة والتقدم التكنولوجي في ليبيا.

4- الوصول الى نتائج وتوصيات لتأكيد دور وأهمية التصنيع والابتكار بشكل حديث، وستكون لها إسهامات كبيرة على مستوى الاقتصاد الليبي.

منهجية الدراسة

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التاريخي لعرض مدى بناء هياكل أساسية ذات علاقة بالصناعة والابتكار لتحقيق التنمية المستدامة والتقدم التكنولوجي. اعتمدت الدراسة على المراجع العلمية والبيانات والمعلومات والدراسات والاحصائيات الصادرة بالخصوص من قبل لجنة التنمية المستدامة والتقارير المقدمة للأمم المتحدة ووزارة الصناعة والجهات التابعة لها.

حدود الدراسة:

1. الحدود المكانية: تهتم هذه الدراسة بموضوع الصناعة والابتكار ودورها في إقامة هياكل أساسية ذات علاقة بالصناعة لتحقيق التنمية المستدامة، وعرض لتجربة الليبية في ذلك.

2. الحدود الزمنية: وتمثل الفترة الزمنية التي تم خلالها تقديم التقرير الطوعي لا هداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة وبالتحديد الهدف التاسع أي دراسة مدى إقامة هياكل أساسية ذات العلاقة بالصناعة والابتكار لتحقيق التنمية المستدامة في ليبيا.

هيكل الدراسة:

- المحور الأول: التنمية المستدامة.
- المحور الثاني: إقامة هياكل أساسية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل للجميع، وتشجيع الابتكار
- المحور الثالث: السياسات والاستراتيجيات والغايات والمبررات لإقامة هياكل أساسية ذات العلاقة بالصناعة والابتكار لتحقيق التنمية المستدامة في ليبيا

المحور الأول: التنمية المستدامة

مفهوم التنمية المستدامة:

هناك بعض التعريفات المتاحة لمفهوم التنمية المستدامة، نذكر منها: التنمية المستدامة تهدف إلى تحقيق توازن بين الاحتياجات المختلفة وأحيانا المتضادة من جهة، وبين الوعي بالمحدودية البيئية والمجتمعية والاقتصادية التي نواجها كمجتمع من جهة أخرى.

التنمية المستدامة هي أسلوب للتغيير يكون فيه كل من: استغلال الموارد – توجيه الاستثمارات – توجيه التطور التكنولوجي – التغيير المؤسساتي ويكون ذلك في انسجام لتعزيز الامكانيات الحالية والمستقبلية لتلبية احتياجات الناس وتطلعاتهم – التركيز على المستقبل لا يعني ضرورةً الاضرار بحق الجيل الحالي في حياة أفضل.

يمكن أن تكون التنمية المستدامة مفيدة على المستوى القريب والمتوسط للأجيال الحالية، ومفيدة على المدى البعيد للأجيال المستقبلية.

إنَّ طرق التنمية المستدامة الناجحة يتوقع أن يتأثر بها كل واحد، ولكن أيضا يشترك فيها الجميع المواطنون، الحكومات، المؤسسات الغير حكومية، المؤسسات الدولية، ... إلى آخره[1].

أهمية التنمية المستدامة:

تُعد التنمية المستدامة حلقة وصل بين الجيل الحالي والجيل القادم وتضمن استمرارية الحياة الإنسانية، وتضمن للجيل القادم العيش الكريم والتوزيع العادل للموارد داخل الدولة الواحدة، وحتى بين الدول المتعددة.

[1] – وزارة التخطيط، لجنة التنمية المستدامة، خارطة الطريق لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في ليبيا، مايو 2021م؛ مدحت أبو النصر، ياسين مدحت محمد، التنمية المستدامة (مفهومها– أبعادها– مؤشراتها)، المجموعة العربية للتدريب والنشر،2017م، ص81.

تكمن أهمية التنمية المستدامة كونها وسيلة لتقليص الفجوة بين الدول المتقدمة والنامية وتلعب دوراً كبيراً في تقليص التبعية الاقتصادية للخارج وتوزيع الإنتاج وحماية البيئة العدالة الاجتماعية، تحسين مستوى المعيشة، رفع مستوى التعليم، تقليص نسبة الأمية توفير رؤوس الأموال رفع مستوى الدخل القومي والعدالة الاجتماعيّة، ولتقليص هذه الفجوة وتحقيق كل هذه الأولويات لابد لنا من رؤية استراتيجية مدروسة وواضحة لنتمكن من ترك إرث للجيل القادم.

والتنمية المستدامة تمثّل خارطة طريق لشعوب وبلدان العالم للانطلاق في مسيرة موحدة وبخطى مدروسة ومحددة بسقوف زمنية ومراحل متعاقبة من أجل تحقيق الأهداف المنشودة التي تساعد على العيش الكريم للأفراد وللمجتمعات، ويمكن تلخيص أهمية التنمية المستدامة في النقاط التالية: شمولية أهداف التنمية المستدامة، حيث أنها لا تهتم بمجال محدد دون غيره، وتأثيرها متبادل بين تلك المجالات المختلفة، فالتنمية الاقتصادية تؤثر على التنمية الاجتماعية والبيئية، والتنمية الصناعية تؤثر سلباً على التنمية البيئية.

الحاجة العالمية الماسة للتنمية المستدامة فقد أصبح العالم وما يحتويه من مشكلات بيئية واقتصادية واجتماعية وصحية في حاجة لحلول آنية ومستدامة. ونظرة الاستشراف المستقبلية البعيدة ويتضح ذلك من كلمة المستدامة وأنها لا تستهدف الحاضر على حساب الأجيال المستقبلية.

المشاركة الدولية وهو أهم ما يميّز التنمية المستدامة وخططها وبرامجها التنموية, ولا تقتصر أهدافها على قطر محدد أو قارة بعينها ولا تتعارض مع مصلحة أحد البلدان ولا تتأثر بالخلاف السياسي بين الدول، فهي خطة عالمية تؤمن بها وتتشارك في تحقيق أهدافها جميع دول العالم.

الخلفية التاريخية: أصل المصطلح

قدم Carlowitz (1713) مصطلح «العائد المستدام» لأول مرة ترجمة للمصطلح الألماني (‘nachhaltig`) للإشارة إلى مصطلح «العائد المستدام» لأول مرة ترجمة للمصطلح **الألماني** (‘nachhaltig`) للإشارة إلى تحدي مواجهة النقص المتوقع للأخشاب والناتج عن:

- التخلص من العديد من الغابات لأن الزراعة بدت أكثر ربحية من الأخشاب.
- الشخص الطبيعي ليس لديه محفز لزراعة الأشجار التي يدرك أنه لن يجني ثمرها في حياته.
- هدر العديد من الأخشاب ظنا أنها مصدر غير ناضب.
- باسم أرباح تبدو سريعة، تم ارتكاب أضرار غير قابلة للإصلاح.

✓ كيف يمكن المحافظة على الخشب وانتاجه بطريقة متواصلة ومستدامة.

Carlowitz (1713) وضع العديد من المقترحات العملية لحل الأزمة التي تواجه هذا المصدر.

– استخدام الأفران/ المواقد الموفرة للطاقة في البيوت وفي الصناعات التعدينية؛ وتحسين العزل الحراري للمباني.

– البحث عن بدائل للخشب، كزراعة الأشجار البرية.

– وضع قاعدة صارمة لاستخدام الخشب بعناية:

ينبغي التوصل إلى توازن بين تجدد واستغلال الغابات حتى يتسنى استخدام الأخشاب للأبد وبشكل مستمر ودائم.

الخلفية التاريخية: المبادرات العملية الأولى

في عام 1664 قدم John Evelyn مقترحات للتعامل مع تهديدات نقص الخشب في المملكة المتحدة. وتتمثل في:

– الحفاظ على واستعادة النظم الإيكولوجية والأساليب الأساسية لضمان النمو المستدام للغابات.

– يجب اعتبار بذر وزراعة الأشجار واجبا وطنيا على ملاك الأراضي.

– ترسيخ مفهوم: أنه لم يخلق كل جيل لنفسه ولكن من أجل ضمان البقاء للأجيال الأخرى.

يجب أن يستمر الإنسان في زراعة الأشجار حتى يتسنى للأجيال القادمة سد احتياجاتها من الأشجار، والذي سيكون من المستحيل تحقيقه لو استمرينا في تدمير الأخشاب

في عام 1661 كتب Jean Baptiste Colbert «ستهلك فرنسا نظرا لندرة الخشب».

واقتناعا منه بالمخاوف التي أثارها Colbert، أعطى ملك فرنسا لويس الرابع عشر أوامرا في نفس السنة بوقف بيع الخشب من الغابات الملكية.

في عام 1669 قام Colbert بوضع وثيقة بعنوان «قانون الغابات الكبير» والتي تتضمن العديد من التفاصيل البيروقراطية:

– تحديد عمر أدنى للغابات،

– وضع غرامات على من يعتدي على أو يحرق الغابات،

– وضع رقابة مشددة على حقوق الاستغلال...الخ.

التاريخ المعاصر:

في عام 1972م قام نادي روما بنشر "The Limits to Growth" «عوائق النمو» والذي تم التركيز فيه على:

- ✓ استنزاف الموارد الغير متجددة ما ينتج عنه زيادة في أسعار السلع الأساسية.
- ✓ زيادة التلوث.

وفي نفس العام أيضا: تم عقد مؤتمر البيئة البشرية في ستوكهولم بالسويد؛ والذي يعتبر المؤتمر الدولي الأول الذي تناول بشكل خاص قضايا البيئة. وكان من أهم نتائج المؤتمر:

- إنشاء برنامج الأمم المتحدة للبيئة **(UNEP)**
- اعتماد الاتفاقيات الدولية المتعلقة بأغمار المحيطات، والتلوث الناجم عن السفن، وتجارة الأصناف المهددة بالانقراض.
- اعتماد «إعلان ستوكهولم المعني بالبيئة البشرية» والذي يتضمن المبدأ رقم 13 (ضرورة التكامل والتنسيق في التخطيط التنموي لتحقيق حماية البيئة).

1983: أنشأت الجمعية العامة للأمم المتحدة اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية، (WCED)، والتي عرفت فيما بعد باسم لجنة (Brundtland).

1987: قامت اللجنة بنشر (Brundtland Report) تحت عنوان مستقبلنا المشترك، وبنت على ما تم إنجازه في مؤتمر ستوكهولم، وقدمت واحدا من أهم **تعريفات التنمية المستدامة:**

«التنمية المستدامة هي التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون الاضرار بقدرات الأجيال المستقبلية على تلبية احتياجاتهم»

يقول بعض النقاد أن مفهوم التنمية المستدامة الوارد في تقرير لجنة **(Brundtland)** متفائلة إلى حد كبير وغامض.

1992: مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية **(UNCED)**، في ريو دي جانيرو، بالبرازيل، ماعرف بقمة ريو للأرض **(Rio Earth Summit)**. وكانت أهم نتائجه:

- إعلان ريو وجدول الأعمال 21 والذي يتضمن بشكل خاص:

– الاتفاق على الممارسات السليمة لتحقيق التنمية المستدامة في كل أنحاء المعمورة.

– تنظيم الأنشطة تحت المحاور البيئية والتنموية التالية: نوعية الحياة، الاستخدام الفعال للموارد الطبيعية، حماية المشاعات العالمية، إدارة المستوطنات البشرية، النمو الاقتصادي المستدام.

- على كافة الدول إعداد استراتيجية وطنية للتنمية المستدامة
- إنشاء لجنة التنمية المستدامة، CSD.
- أصبح مفهوم التنمية المستدامة شأنا عالميا.

2000: انتهت قمة الألفية بنيويورك إلى أهداف الألفية للتنمية، **MDGs** والتي وضعت عام **2015** كإطار زمني لتحقيقها، وتستخدم عام **1990** كمرجعية تنطلق منها.

- ✓ القضاء على الفقر والجوع.
- ✓ تحقيق تعميم التعليم الابتدائي.
- ✓ تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.
- ✓ خفض وفيات الأطفال
- ✓ تحسين صحة الأمهات.
- ✓ مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز والملاريا وأمراض أخرى
- ✓ ضمان الاستدامة البيئية.
- ✓ تطوير شراكة عالمية من أجل التنمية

2002: عقدت القمة العالمية للتنمية المستدامة **(WSSD)** في جوهانسبرغ بجنوب إفريقيا. والتي من أهم نتائجها

- إقامة شراكات بين الأمم المتحدة والحكومات وقطاع الأعمال والمنظمات غير الحكومية لجمع الموارد من أجل التصدي للتحديات العالمية في مجالات البيئة والصحة والفقر.
- إعادة التأكيد على أهداف مؤتمر الألفية وإضافة أهداف أخرى مثل:

– تخفيض نسبة الأشخاص الذين لا يحصلون على خدمات الصرف الصحي الأساسية.

– التقليل من الآثار الضارة للمواد الكيميائية.

– وقف فقدان التنوع البيولوجي[1].

– نماذج التنمية المستدامة[2]

نماذج التنمية المستدامة ذات العمود الواحد (one–pillar)

- إعطاء أولوية للبعد البيئي: التنمية المستدامة ينبغي أن تساعد أساسا في الحفاظ على النظم والموارد البيئية الضرورية للحياة الاقتصادية والاجتماعية، وذلك باعتبارها مطلبا هاما لتلبية الاحتياجات البشرية المستقبلية.
- ينظر إلى المسائل الاقتصادية والاجتماعية كأسباب رئيسية للمشاكل البيئية، والتي يجب تحسينها وربما تغييرها لضمان بيئة مستدامة.

نموذج التنمية المستدامة ذو الأعمدة الثلاثة

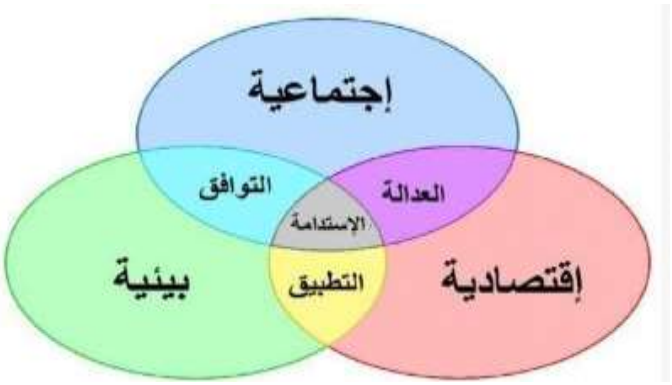

وهناك عدة نماذج أخرى

– أبعاد التنمية المستدامة[3]

من المفروض أن تسعى التنمية المستدامة إلى التوفيق بين الأبعاد الثلاثة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

- أولا: البعد الاقتصادي: ويتعلق بإنتاج ما يغطي جميع حاجيات الإنسان الأساسية ويحسن رفاهيته ومستوى عيشه، وهذا يستدعي تطوير القدرات الإنتاجية والتقنيات المتاحة عبر دعم البحث العلمي

[1] – نور عبدالله ليمان، التنمية المستدامة، مدخل لمفاهيم الاستدامة وأهدافها مع التركيز على الهدف الرابع، فهرسة المكتبة الوطنية أثنا النشر، ط1، السودان،2022، ص13– 19.

[2] – مدحت أبو النصر، ياسين مدحت محمد، التنمية المستدامة (مفهومها– أبعادها – مؤشراتها). مرجع سابق، ص72.

[3] – نزار كاظم الحيكاني، حيدر يونس الموسوى ، السياسات الاقتصادية الإطار العام وأثرها في السوق المالي ومتغيرات الاقتصاد الكلي،ط2، عممان الأردن: دار اليازورى العلمية لنشر والتوزيع، 2015م، ص 18–25،

وتحفيز المقاولات على الاستثمار، وتبني أساليب الإنتاج والإدارة الحديثة من أجل مضاعفة الإنتاجية.

- ثانيا: البعد الاجتماعي: ويكون بضمان نمو مُدمِج عبر توزيع عادل للثروة وللموارد ومنظومة ضريبية عادلة، وإرساء نظام حماية اجتماعية يوفر الحق لجميع أفراد المجتمع بدون تمييز في الحصول على الخدمات الصحية وتأمينهم ضد أخطار الحياة.
- ثالثا: البعد البيئي: وذلك بالعمل على الحد من الآثار الضارة للأنشطة الإنتاجية على البيئة والاستهلاك الرشيد للموارد غير المتجددة، والسعي إلى تطوير استعمال مصادر الطاقة المتجددة وإعادة تدوير المخلفات

يعتمد النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية والعمل المناخي بشكل كبير على الاستثمارات في البنية التحتية والتنمية الصناعية المستدامة والتقدم التكنولوجي، وبالتالي فإن تنفيذ هذا الهدف يحتاج الى الاستثمار في بنية تحتية جديدة قادرة على الصمود أو تحديث البنية التحتية القائمة لجعلها أكثر استدامة.

المحور الثاني: إقامة هياكل أساسية قادرة على الصمود والتصنيع والابتكار

لصناعة والابتكار والهياكل الاساسية على مستوي الاقتصاد الوطني، دور كبير لتحقيق أحد أهداف التنمية المستدامة، ولما له من أهمية كبيرة وهدف أساسي للتنمية المستدامة، ويحظى باهتمام بالغ الأهمية، فقد أخذت الأصوات وعلى مختلف الاصعدة تنادي بضرورة تبني خطة عمل منهجية لتنمية هذا الجانب المهم على مستوى الاقتصاد الوطني.

ولقد صدرت عدة دراسات دولية وإقليمية تناولت واقع الاقتصاد الليبي ومستقبلة، وأوصت بمزيد من الاهتمام بهذا الجانب بالنظر الى ما يمتاز به من تعميق روح المبادرة الذاتية والابتكار، واعتماده المباشر على وسائل الانتاج وعناصره المحلية المتوفرة، وقدرته العالية على استيعاب العمالة، والقاء الضوء على واقع الصناعات، وآفاق تطويرها في المستقبل في شكل ابتكارات، وتنوع الهياكل الاساسية على مستوى الاقتصاد الوطني.

يتبنى القطاع الصناعي الحكومي سياسات وتنتهج خطوات وتعمل على برامج للاستفادة من القدرات التكنولوجية الحالية للإنتاج الصناعي الأنظف من الناحية البيئية. وتعمل الوزارة على إمكانية زيادة كفاءة الطاقة في الانتاج الصناعي من خلال مشروعات كفاءة الطاقة. كما تتبنى الوزارة سياسة التصنيع العميق والشامل والاقتصاد الصناعي المعرفي والابتكار وريادة الاعمال. ان الاستثمار في البنية الأساسية ذات العلاقة بالصناعة والابتكار والبنية التحتية يعد عنصرا حيويا من عناصر تحقيق التنمية المستدامة والتمكين لشرائح المجتمع في ليبيا، وهناك اقرار منذ زمن بعيد بأن النمو في

الانتاجية والدخل يقتضي الاستثمار في البنية الأساسية. كما ينشأ عن وتيرة النمو والتحضر حاجة الى استثمارات جديدة في البنية الأساسية المستدامة التي ستساعد المدن على التكيف بقدر أكبر مع تغير المناخ، وسيكون بوسعها ايضا إعطاء زخم للنمو الاقتصادي والاستثمار الاجتماعي. إن الهدف التاسع من " أهداف التنمية المستدامة " الهدف 9: الصناعة والابتكار والبنية التحتية –إقامة بُنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع المستدام الشامل للجميع، وتشجيع الابتكار يعتبر هدف أساسي وعمود فقري لبعض الأهداف الأخرى لأنه يحتوي على التصنيع وتشجيع الصناعات الصغرى والمتوسطة وكذلك الإنفاق والاهتمام بالبحث العلمي لما له من أهمية في دعم الصناعة. ومن خلال توصيات المنتدى الليبي للتنمية المستدامة المنعقد في يوليو 2019 حيث كان التركيز على الدعم اللازم للجان التنمية المستدامة وتسهيل اجراءاتهم من أجل الوصول الى تحقيق الهدف المكلف به. ويعمل القطاع الصناعي من خلال سياسته عقد شراكة وتعاون مع مؤسسات التعليم العالي ذات العلاقة بالصناعة والتي يمكن ان تسهم في ايجاد وتقديم الحلول للمشاكل الفنية التي تظهر عادة في المصانع والتي يتطلب بعضها الى بحث وتطوير يتم من خلال البحث العلمي والدراسات التي تقدمها الجامعات والمعاهد العليا للقطاع الصناعي[1].

كما نود ايجاز ما جاء في التقرير العربي للتنمية المستدامة 2020 الصادر عن لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)حول تقييم الأوضاع الراهنة في المنطقة العربية ورصد التقدم على مسار تنفيذ اجندة 2030 التي تتماشي مع الواقع الليبي ولم يكون الهدف رقم 9 من ضمن التقرير المتعلق بدراسة مدى إقامة هياكل أساسية ذات العلاقة بالصناعة والابتكار لتحقيق التنمية المستدامة في ليبيا وأيضا فان المجلس الاقتصادي والاجتماعي لدول غرب ليبيا وشمال افريقيا "الإسكوا" بالأمم المتحدة قد حاء في التقرير العربي للتنمية المستدامة 2020 والتي كانت ليبيا من ضمنها في تقييم عام لدول المنظمة العربية والتي جاء في مجمله ان المنظمة العربية مازالت بعيدة نسبيا عن تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030[2].

ضرورة ترابط وانسجام القوانين مع بعضها البعض، وعدم تناقضها ووضوحها، وعدم اختلافها مع القرارات والسياسات المختلفة، وضرورة عدم تشعبها وتعديلاتها المتلاحقة مثل: قوانين الاستثمار والتجارة والمالية والجمارك. وضرورة تسهيل تلك القوانين وإنهاء إمكانية الاجتهاد في تفسير نصوصها[3].

[1] – وزارة التخطيط، لجنة التنمية المستدامة، خارطة الطريق لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في ليبيا، مرجع سابق،

[2] – التقرير العربي للتنمية المستدامة، 2024

[3] – صيغ التمويل الإسلامي، عزالدين الخوجة، ص113–115.

تجربة ليبيا في دعم المشروعات الصناعية والريادة والابتكار

وضعت ونفذت العديد من الخطط في ليبيا وكل خطة تنمية صاحبتها وترتبت عنها سياسات وبرامج موجهة للشباب، تتناسب ورغبات وطموحات هؤلاء الشباب، ولذلك نجد أن الشباب اتجه إلى دراسة الطب، والهندسة، والنفط والتعدين، والزراعة، والمحاسبة، والقانون. لأن المجتمع الليبي يشكل سوق عمل مفتوحة تماماً أمام هذه التخصصات، ولكن مع انتشار التعليم التخصصي، وتكاد سوق العمل قد تشبعت بهذه التخصصات، فالاتجاه نحو المعلوماتية، والاتصالات، واقتصاد المعرفة، والاستثمارات والتجارة الدولية، والتخصصات التقنية الدقيقة جداً، ولذلك نجد الشباب يتجه لمثل هذه التخصصات، وهكذا فإن سوق العمل الليبي تطور بحيث لم يعد يستوعب الكثير من خريجي الجامعات والمعاهد العليا،كما أصبح سوق العمل يتطلب نوعين من العمالة، إما متخصصة جداً ودقيقة، مثل: الإلكترونات، والطب المتخصص، والهندسيات الصناعية المتقدمة، واقتصاد المعرفة، والتجارة الإلكترونية، وإما عمالة ماهرة وشبه ماهرة للعمل في مختلف ميادين الاقتصاد وسوق العمل، وترتب عن ذلك فائض من الشباب هم في حالة بطالة والبحث عن عمل وتأخذ ليبيا هذه التطورات في سوق العمل وعلاقته بالشباب بكثير من التفكير والتخطيط والبرامج والتنفيذ، ولذلك جاءت فكرة تنفيذ برامج للمشروعات الصناعية كإحدى الاستراتيجيات الاجتماعية والاقتصادية للتخفيف من حدة هذه المشكلة، ودفع الشباب سوق العمل ودمجهم في حركة الاقتصاد والتنمية والتخفيف بمعدلات ملموسة من بطالة الشباب، وذلك من خلال تبني أفكار الشباب لتأسيس مشروعات صناعية،" فالمرحلة العمرية للشباب (15–25) سنة كما حددها مؤتمر وزراء الشباب الأول في جامعة الدول العربية بالقاهرة 1969م انسجاماً مع المفهوم الدولي المتفق عليه في هذا الشأن، علماً بأن المدى العمري للشباب يختلف باختلاف البلدان والمجتمعات[1].

وللمشروعات الاستثمارية مرونة وقابلية للتكيف في مواجهة الظروف غير الطبيعية خاصة في أوقات الانكماش الاقتصادي[2].

تشير بعض الدراسات ذات العلاقة إلى أن هناك أكثر من (55) تعريفاً للمشروعات الصغيرة والمتوسطة (Small and Medium Enterprises, SMES) في 75 دولة. وتختلف معايير تعريف أو تقسيم المشروعات وفقاً للأغراض المستخدمة من أجلها، ويتم تعريف المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة اعتماداً على مجموعة من المعايير الكمية والنوعية، ومن هذه المعايير عدد العمل، رأس المال، حجم المبيعات، كمية الانتاج، التقنية المستخدمة، استهلاك الطاقة. وقد يستخدم أي من هذه المعايير بصورة منفردة أو مجتمعة حسبما تتطلع الجهة التي تتبنى التعريف.

[1] – دور الشباب في عصر العولمة، نافد الجعب، ص93.

[2] – المشروعات الصغيرة الفرص والتحديات، سيد كاسب وجمال كمال الدين، ص13–14.

إما في ليبيا فتعرف المشروعات الصغرى والمتوسطة بناء على ما جاء في القرار رقم (109) لسنة 2006 الخاص بإنشاء صندوق التشغيل، فقد عرفت المشروعات الصغرى والمتوسطة باستخدام معياري عدد العمال وحجم رأس المال المستثمر في المشروع وجاء التعريف كما يلى:

- المشروعات الصغرى: هي المشروعات التي لا يزيد عدد العاملين بها عن (25) عنصرا ولا تتجاوز قيمة الاقراض لرأس المال التأسيسي الذي يمنح لها (2.5) مليون دينار ليبي كحد أقصى.
- المشروعات المتوسطة: هي التي لا يزيد عدد العاملين بها على (50) عنصراً ولا تتجاوز قيمة الاقراض لرأس المال التأسيسي الذي يمنح لها (5) مليون دينار ليبي كحد أقصى.

ولا يوجد حتى هذه اللحظة أي تحديد حول المعيار الأفضل والذي يمكن استخدامه لتعريف المشروع الصغير جداً والصغير المتوسطة، ولكن وكما يبدو للجميع فإن هناك اعتماد أكبر ولو بصورة نسبية على استخدام معيار عدد العمال وذلك لما يتمتع به من مزايا من أبرزها ما يأتي:

1- يعتبر معيار ثابت وواضح ومحدد ودقيق.
2- معيار يسهل عمليات المقارنة بين المنشآت في القطاعات والبلدان المختلفة.
3- هذا ويعد معيار عدد العمال من أسهل المعايير فيما يتعلق بجمع البيانات كونه يعتبر اقل سرية من اى نوع أخر من البيانات ولو من جهة نظر أصحاب تلك المنشآت[1].

البرنامج الوطني للمشروعات الصغرى والمتوسطة[2]

هو أحد المؤسسات التابعة لوزارة الحكم المحلي، التي تعنى بتوفير البيئة الملائمة لإطلاق واستدامة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، من خلال نشر ثقافة الريادة والمبادرة واستقطاب أصحاب الأفكار الابتكارية ومساعدتهم على تحويل أفكارهم إلى مشاريع ناجحة، وذلك عن طريق الأذرع الفنية التابعة للبرنامج والمتمثلة في مراكز وحاضنات الأعمال المنتشرة في كافة أرجاء البلاد بهدف المساهمة في تحقيق التنمية المكانية وتنويع مصادر الاقتصاد الوطني وخلق فرص عمل جديدة للشباب الباحثين عن عمل ويضم البرنامج الوطني للمشروعات الصغرى والمتوسطة عدد (8) مراكز أعمال تعمل حاليا وتقدم خدماتها للرياديين ويعمل البرنامج علي تأسيس مراكز أعمال أخرى بالتعاون مع المجالس البلدية.

تختص مراكز الأعمال بنشر ثقافة ريادة الأعمال وتعزيز روح المبادرة لدى مختلف شرائح المجتمع وبالأخص الشباب بالجامعات والمعاهد المختلفة ومساعدتهم على تأسيس مشروعات صغرى

[1] – اللجنة الشعبية العامة، صندوق التشغيل، القرار رقم (109)، 2006.

[2]– https://sme.ly/business-incubators

ومتوسطة ومساعدة الراغبين في تطوير مشاريعهم القائمة من خلال تقديم الاستشارات الفنية وإعداد دراسات الجدوى وغيرها مما يساهم بالنهوض بالاقتصاد الوطني وتوفير فرص العمل وتحقيق التنمية الشاملة.

مركز أعمال طرابلس – مركز أعمال بنغازي – مركز أعمال مصراته – مركز أعمال سبها – مركز أعمال غريان – مركز أعمال اجدابيا – مركز أعمال المرأة – مركز أعمال ذوى الاحتياجات الخاصة.

مراكز أعمال تحت التأسيس:

مركز أعمال درنة – مركز أعمال العجيلات – مركز أعمال طبرق – مركز أعمال الزاوية – الحاضنة التكنولوجية... وعدة مراكز أخرى.

برعاية رواد الأعمال والشركات الناشئة خلال مراحل التطوير المبكر من خلال حزمة من الخدمات المقدمة والمتمثلة في مساحات الاحتضان، فضاء العمل المشترك وبنية تحتية متكاملة من البرامج الخاصة بتقنية المعلومات والانترنت والمعدات المكتبية وخدمات السكريتاريا بالإضافة إلى إمكانية توفير منحة انطلاقيه وذلك للمساعدة على تحويل أفكار المشروعات إلى أعمال ناجحة ويكون ذلك في شكل حاضنات أعمال.

أهداف البرنامج الوطني للمشروعات الصغرى والمتوسطة:

- تشجيع وزيادة الوعي بريادة الأعمال في المجالات التكنولوجية.
- استقطاب أصحاب الأفكار الابتكارية الراغبين في بعث مشروعات ريادية.
- المساهمة في خلق بيئة أعمال لإطلاق ونمو ودعم الشركات الناشئة.
- المساهمة في برامج نقل وتوطين التكنولوجيا.
- تطوير شبكة محلية وإقليمية ودولية من شركاء الأعمال لدعم الرياديين.

التشريعات الليبية حول المشروعات الصغرى والمتوسطة ومتطلبات التمويل:

- قرار رقم 6 لسنة 2008 بإعادة تنظيم البرنامج الوطني للمشروعات الصغرى والمتوسطة، اللجنة الشعبية العامة.
- قرار رقم 515–519 لسنة 2015 بشأن أنشاء صناديق للمشروعات الصغرى والمتوسطة بمسميات مختلفة وفي مناطق مختلفة، مجلس الوزراء

- قرار رقم 565 لسنة 2021 بشأن اعتماد الهيكل التنظيمي للبرنامج الوطني للمشروعات الصغرى والمتوسطة، مجلس الوزراء.
- قرار رقم 506 لسنة 2021 بإعادة تنظيم صندوق ضمان الائتمان، مجلس الوزراء.
- قرار رقم 781 لسنة 2023 بشأن نقل تبعية البرنامج الوطني للمشروعات الصغرى والمتوسطة، مجلس الوزراء.
- قرار رقم 3 لسنة 2024 باعتماد لائحة منح الضمان، مجلس الوزراء.

مؤشرات الاقتصاد المعرفي على البيئة الليبية:

تهدف وزارة الصناعة والمعادن الى الانتقال الى الاقتصاد الصناعي الجديد والذي يرتكز بدرجة كبيرة على الثورة المعرفية. وتعكس المؤشرات التالية واقع الانفاق على تبني انتاج وتطبيق المعرفة في الاقتصاد الوطني:

- **مؤشر البحث والتطوير والابتكار**

"تظهر الإحصائيات أن الإنفاق الحكومي بليبيا علي البحث والتطوير لعام 2010 لم يتجاوز 0.002 % من إجمالي الناتج المحلي، كما تصل عدد براءات الاختراع الليبية المسجلة بالولايات المتحدة الامريكية لعام 2009 أربعة براءات فقط، وهي أعلى من اليمن وأقل من الكويت. كما أن عدد المتخصصين في البحوث العلمية في ليبيا يصل الى 60 باحث متخصص لكل مليون نسمة، وبالمقارنة يصل هذا العدد بالأردن إلى 588 باحث وباليمن 23 باحث "

- **مؤشر الاقتصاد المعرفي لقياس النمو الاقتصادي بليبيا**

يوضح المؤشر ان ليبيا تأتي في اخر القائمة في التصنيف، وبهذا تحتاج الى تحسين في الاداء والتنافسية[1].

- **التمويل كأحد الركائز الأساسية لتنمية صناعة وتطويرها**

يعتبر التمويل من أهم المتطلبات لتنميتها وتطويرها شأنها في ذلك شأن بقية المتطلبات مثل الإطار القانوني والتسويقي والبحث والتطوير. ولا يمكن أن ننكر أنه في كل من الدول النامية والمتقدمة، فإن عمليات التصنيع قد واجهت صعوبات في الحصول على التمويل من المصادر الرسمية، وبصفة خاصة التمويل الذي يتوافق وأحكام الشريعة الإسلامية، لتطبيق القانون رقم (46) لسنة2012م بتعديل بعض أحكام القانون رقم (1) لسنة 2005م بشأن المصارف وأضافة فصلا

[1]– القرير الوطني الطوعي الثاني، لمتابعة تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030، الصناعة والابتكار والبنية التحتية، ليبيا2024، ص76.

خاصاً بالصيرفة الإسلامية. يجوز للمصارف المرخص لها بممارسة أنشطة الصيرفة الإسلامية، بما لا يتعارض وأحكام الشريعة الإسلامية، وذلك باستخدام صيغ التمويل الإسلامي في شكل العقود الشرعية، المضاربة، والمشاركة، وبيع المرابحة، وبيع السلم، والاستصناع، والاجارة التشغيلية، والإجارة المنتهية بالتمليك، وغيرها من صيغ العقود التكميلية، التي تقترحها هيئات الرقابة الشرعية بالمصارف وتوافق عليها الهيئة المركزية للرقابة الشرعية، والقيام بأعمال مصرفية أخري من أعمال الصيرفة الإسلامية التي يسمح بها مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي بناء على اقتراح الهيئة المركزية للرقابة الشرعية[1].

حيث إن صيغ التمويل الإسلامي تحقق نجاحاً تلو الآخر، وتتسع انتشاراً، وتبلغ مناطق ودول لم يكن ليخطر على باب أحد أنها يمكن أن تعمل بقواعد التمويل الإسلامي والسندات والصكوك الإسلامية، مثل اليابان وبعض دول أمريكا اللاتينية والدول الأوروبية. كما أن التجارب الأوروبية، بدءًا من بريطانيا، وسويسرا، وفرنسا وألمانيا وإيرلندا، تؤكد على أن حكومات وبرلمانات هذه الدول، هي التي كان لها الدور الفاصل في ظهور البنوك الإسلامية في دولها. حيث إن التمويل الإسلامي حالياً يشمل أنشطة الصيرفة، والتأجير، وأسواق الصكوك (السندات) والأسهم، وصناديق الاستثمار، والتأمين" والتكافل" والتمويل متناهي الصغر، لكن أصول الصيرفة والصكوك تمثل حوالي 95% من مجموع أصول التمويل الإسلامي. ومميزات التوسع في التمويل الإسلامي. لذا يتطلب الأمر التأكيد على حاجة الصيرفة الإسلامية إلى التوافق والمعايير الدولية وإيجاد أطر قانونية وتشريعية ورقابية وإدارية تساعد على استمرار النمو والاستفادة في التمويل العالمي، والتأكيد على أهمية هذه الأطر لتكون ضمانة لاستمرار نجاح تجربة المؤسسات الإسلامية وضمان الاستثمارات من خلال تطبيق المعايير الدولية، وأن تنتقل إلى حالة متقدمة من الابتكار لمنتجات مالية إسلامية جديدة طويلة ومتوسطة الأجل وطرح أدوات مالية تتناسب والتقدم الذي يشهده العالم وفلسفتها لتكون قادرة على الإسهام في حل مشاكله التمويلية مع الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية [2].

حيث قامت المصارف الليبية بتمويل أصحاب المشروعات الصناعية عن طريق فروعها التي تقدم مجموعة أساليب وأدوات من صيغ عمليات التمويل والاستثمار على حسب قدرة كل مصرف، وهي في شكل بيانات ومعلومات تم الحصول عليها من قيل إدارة الرقابة على المصارف والنقد.

– مصرف ليبيا المركزي عن التمويلات التي تم منحها المصارف الليبية خلال فترة زمنية معينة 2016–2020م

[1] – شبكة قوانين الشرق، القانون رقم (1) لسنة 2005م بشأن المصارف المعدل بالقانون رقم (46) لسنة 2012م، ص 450.

[2] – آفاق التمويل الإسلامي، حسين عبدالمطلب الاسرج، ص5.

السنوات	التمويلات الممنوحة	الخصوم الإيداعية	%
2016	1,950.311	83,407.600	2.3
2017	2,452.688	95,938.500	2.6
2018	2,191.868	93,657.500	2.3
2019	3,096.044	88,954.100	3.5
2020	2,012.480	99,935.900	2

المصدر: تقارير إدارة الرقابة على المصارف، مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية أعداد مختلفة.

يتبين من خلال البيانات والمعلومات التي تم الحصول عليها من مصرف ليبيا المركزي المبينة في الجداول أعلاه بأن التمويلات التي تحصل عليها أصحاب المشروعات الصناعية والاستثمارية كانت في عدة أنشطة اقتصادية منها:زراعية وصناعية وأنشطة خدمية في مجال الصحة.....وغيرها، كان ذلك وفق صيغ التمويل الإسلامي التي تتوافق وأحكام الشريعة الإسلامية عن طريق فروع المصارف الليبية التي تقدم خدمات إسلامية، كل حسب قدرتها على عمليات التمويل والاستثمار، وأن تكون حسب التعليمات والسياسات الموضوعة من قبل مصرف ليبيا المركزي، والمعيار الشرعي المنظم لكل صيغة، حيث كان الجزء الاكبر يتمثل في استخدام صيغة المرابحة للآمر بالشراء، وذلك لتلبية طلبات واحتياجات أصحاب المشروعات من مواد خام ومعدات وآلات لتطوير المشروعات الاستثمارية وتوسيعها حيث كان أغلبها في النشاط الصناعي بالتحديد، وحسب تعليمات مصرف ليبيا المركزي بأن تكون عملية التمويل بصيغة المرابحة لا تتجاوز مبلغ 2مليون دينار للمشروع الواحد، وأيضا فقد تم استخدام صيغ أخري منها صيغ المشاركة، وصيغ السلم، وصيغ الاستصناع على حسب طبيعة ونوع النشاط الاستثماري لأصحاب المشروعات، وتمويل الآلات المعمرة أو وسائط النقل وتشغيلها، وتمويل الوحدات الصناعية أو الإنتاجية وتشغيلها، وإقامة المستشفيات أو معاهد التعليم بمراحلها المختلفة، وإدارتها والإشراف عليها، وتمويل المهنيين أو الحرفيين بتزويدهم بما يحتاجونه، لأعمالهم كالآلات لأطباء الأسنان، أو محترفي التجارة أو الحدادة وغيرها من المهن والحرف.حيث أفرزت تجربة تطبيق نظام المشاركة عدداً من الأشكال استجابة لطبيعة الممارسة وما يحكمها من متغيرات، ويمكن تصنيف التمويل بالمشاركة إلى مجموعات كثيرة[1].

ولما لتنوع صيغ عمليات التمويل والاستثمار لكي تتناسب وطبيعة النشاط الاستثماري لأصحاب المشروعات ونوع الصناعة من خلال المصارف الليبية لما لها من أهمية كبيرة، وذلك لخلق

[1] – موسوعة الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية للاستثمار، سيد الهوارى، ص207.

سلع وخدمات متنوعة تلبي احتياجات أفراد المجتمع، والاسهام في القضاء على بعض الظواهر السلبية داخل المجتمع منها ظاهرة التضخم وظاهرة البطالة وغيرها من الظواهر الأخرى.

والاعتماد على الدخل الشخصي في التعامل مع العاملين[1].

حيث يتضح بأن للمشروعات الصناعية القدرة على التوافق مع الوضع الاقتصادي والاجتماعي، الذي يتطلب سرعة الاستجابة لمتغيرات السوق وحركة العرض والطلب، والواضح على الصناعة والابتكار للمشروعات الصغيرة لها قدرة أكبر على النمو والتطور من المشروعات والشركات الأخرة ذات الهياكل المتضخمة، فحداثة سن الشباب وخبراتهم قد لا تساعدهم على إنشاء المؤسسات الكبرى كما ينقصهم رأس المال اللازم لذلك، وسيكون للمصارف دور كبير من خلال تعدد صيغ وأدوات التمويل وتنوعها التي تتوافق وأحكام الشريعة الإسلامية، ولتلبية رغبات أصحاب المشروعات، ويكون ذلك علي حسب نوع وطبيعة النشاط.

المحور الثالث: السياسات والاستراتيجيات والغايات والمبررات لإقامة هياكل أساسية ذات العلاقة بالصناعة والابتكار لتحقيق التنمية المستدامة في ليبيا

تتضمن سياسات واستراتيجيات القطاع الصناعي إطلاق المبادرات الطموحة والاستثمار في التكنولوجيا الحديثة والمتقدمة الصديقة التي تحقق الاستدامة وخاصة فيما يتعلق بالطاقة المتجددة والبصمة الكربونية. ويعمل خبراء وقادة الصناعة على تحقيق الحياد الكربوني بحلول عام 2050 من خلال اطلاق استراتيجية وطنية. تهدف الخطة الى تقليل انبعاثات ثاني أكسيد الكربون من أنشطة القطاع الصناعي وكذلك تحسين كفاءة الطاقة وزيادة استخدام المواد المتجددة بيولوجيا بإعادة التدوير وتقييم وتحسين الكفاءة البيئية لكل من إجراءات التصنيع والمنتجات الخاصة حيث يتطلب الأمر اتباع مجموعة من السياسات التي تحقق الغايات التي سوف تودي إلى إقامة هياكل أساسية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل للجميع، وتشجيع الابتكار وتطويره منها[2]:

- **إطلاق استراتيجية الصفر الكربوني**

تعمل وزارة الصناعة والمعادن على مبادرة لإطلاق استراتيجية الصفر الكربوني وكفاءة الطاقة والوقود الحيوي والاقتصاد الاخضر والدائري في القطاع الصناعي. وتعمل على تشكيل فرق من جهات مختلفة للعمل على تنفيذ هذه المبادرة. وفي إطار تنفيذ اهداف التنمية المستدامة ذات العلاقة

[1] – إدارة المشروعات الصغيرة في الوطن العربي، هالة محمد لبيب، ص22.

[2] – السياسة الوطنية المكانية (2006– 2030).

بالقطاع الصناعي تسعى الوزارة لتقليل انبعاثات غازات الاحتباس الحراري وتطوير الطاقة المستدامة في ليبيا.

طبقا لمشروع الكربون العالمي في دراسة له، أن ليبيا كانت الأكثر تلويثًا للبيئة، حيث تفرز ثمانية أطنان من ثاني أكسيد الكربون لكل مليون نسمة سنويا. وسجلت دول من المغرب العربي أقل نسبة تلوث بينما سجلت بعض دول الخليج قرابة 20 طنًا لكل مليون نسمة سنوي.

تنتهج الوزارة سياسات في تطبيق مسارات تتمثل في مسار مراقبة انبعاث ثاني أكسيد الكربون؛ ومسار تقليص مصادر الكربون؛ ومسار تطوير التكنولوجيا الرئيسة؛ ومسار تطوير السياسات المتعلقة بالمناخ والبيئة.

- **الاستراتيجيات والبرامج الأخرى**

تنتهج منحنى جديد حول تبني مفهوم الاقتصاد الصناعي المعرفي من خلال خلق المعرفة في مخابر المؤسسات الصناعية ومؤسسات التعليم العالي وهيئة البحث العلمي وخلق البنى التحتية الداعمة لذلك بهدف[1]:

- تنويع الاقتصاد وزيادة اسهام القطاع الصناعي في الناتج المحلي الاجمالي.
- تطوير سوق المال المحلي لخدمة الاقتصاد الصناعي.
- تحسين بيئة الاعمال وزيادة مساهمة القطاع الخاص.
- اعادة الاستثمار في الشركات الصناعية المتعثرة.
- الاستثمار في التوطين الصناعي والاقتصاد الاخضر والدائري.
- إطلاق استراتيجية التحول الرقمي في القطاع الصناعي 2023م – 2030م.

ولتنفيذ مثل هذه السياسات تم أخذ بعض الخطوات العملية الشاملة للتحول إلى التصنيع المستدام الشامل والمتمثلة في[2]:

- العمل على تحقيق زيادة كبيرة بحلول عام 2030 في حصة الصناعة لكل من العمالة والناتج المحلي.

[1] – البرنامج التنموي (2008–2012) الذي تم اعداده بالتعاون مع القطاعات المختلفة تم اعتماده من مجلس التخطيط الوطني سنة 2007.

[2] – وزارة الصناعة، تقارير مختلفة.

– وضع واقتراح الهياكل التنظيمية القادرة على تنمية وتطوير التصنيع الشامل، وربط ذلك بالخطط والأهداف التنموية للدولة بصفة عامة. أي الاستثمار في إقامة هياكل أساسية (المناطق الصناعية – القطب الصناعي التكنولوجي – كلية التقنية الصناعية)

– تدابير الدعم والتشجيع الخاصة لأصحاب الريادة والابتكار. تشكيل اللجنة الفنية الدائمة لمسح وقياس الابتكار.

– تفعيل دور القطاع الخاص ورعايته وزيادة المساهمة في دعم الاقتصاد الوطني من خلال تنويع مصادره وتحفيز التصنيع الشامل، من خلال اقامة اتفاقية تعاون وشراكة بين وزارة الصناعة والمعادن والاكاديمية الليبية للدراسات العليا.

– نشر ثقافة الريادة والابداع، واذكاء روح المبادرة والاستثمار الفردي والتوعية بقيمتها.

– تشجيع الافكار المبتكرة للشباب والباحثين واصحاب المشروعات، وتقديم الحوافز التشجيعية لهم، بما يساهم في صقل مواهبهم وخبراتهم.

– توفير التمويل من خلال انشاء صندوق التمكين الاقتصادي ودعم تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال.

– التركيز على الصناعات التي تقوم على المواد الخام المحلية. والحفاظ على سلامة وصحة البيئة والاهتمام بالتنمية المكانية. أي تبني سياسة تعزيز التحول الأخضر: توسيع نطاق الاستثمارات في مجال إزالة الكربون الصناعي، وتبديل الطاقة، ومبادئ الاقتصاد الدائري والشروع في تأسيس مركز للإنتاج الأنظف.

– زيادة دعم البحث والتطوير لتمكن من الابتكار ونقل التكنولوجيا والارتقاء بمستواها، مع إيجاد إطار تشريعي ومؤسسي ملائم لتكريس روح الريادة وإزالة المعيقات لتنمية كافة عمليات التصنيع.

" لما لها من دور كبير وذلك من خلال الإسهام في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فقد يؤسس المشروع الصغير في نطاق حي سكني أو في المدينة، أو في قرية في الريف ومن تم فإن آثار المشروع الصغير، تكون واضحة جداً في النسيج الاجتماعي والاقتصادي المحلي "[1].

نتائج الدراسة:

بعد الاطلاع على ما تم الحصول عليه من بيانات ومعلومات تاريخية عن خلال دراسة مدى إقامة هياكل أساسية ذات علاقة بالصناعة والابتكار لتحقيق التنمية المستدامة في ليبيا، حيث تكمن

[1] – إدارة المشروعات الصناعية الصغرى، سمير علام، ص22.

أهمية الهدف التاسع من أهداف التنمية المستدامة الموضوعة من قبل الأمم المتحدة على مستوى العالم في جوانبه الثلاثة المهمة للتنمية المستدامة: إقامة هياكل أساسية وتحفيز التصنيع وتشجيع الابتكار. هذه الجوانب مستمدة من سعي الهدف إلى بناء هياكل أساسية قادرة على الصمود، وتعزيز وتحفيز التصنيع الشامل للجميع، وتشجيع الابتكار. وذلك لتحقيق التنمية المستدامة، من الأهمية بمكان المواءمة بين ثلاثة عناصر أساسية: النمو الاقتصادي، والإدماج الاجتماعي، وحماية البيئة. وهذه العناصر مترابطة وكلها ضرورية لرفاهية الأفراد والمجتمعات، وتعد من التحديات في ظل الظروف الأنية التي تعيشها ليبيا حاليا.

1- إن تنفيذ السياسات الصناعية لتحقيق الهدف التاسع للتنمية المستدامة "دراسة مدى إقامة هياكل أساسية ذات علاقة بالصناعة والابتكار لتحقيق التنمية المستدامة في ليبيا" يتطلب التزام قوي من الحكومة والمؤسسات المعنية والمجتمع الدولي بشكل عام. كذلك يجب تخصيص الموارد المالية والتقنية اللازمة وتوفير الإطار القانوني والتنظيمي الملائم. وذلك في اطار انشاء صندوق التمكين الاقتصادي ودعم تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال، هناك مشاريع تنموية لتوطين الصناعات وتحقيق التنمية المكانية ضمن خارطة الاستثمار الصناعي وبما يعرف بالخارطة الاستثمارية.

2- عدم وجود قطاع خاص منظم وقوي ولديه الأليات والتشريعات المنظمة لعمله التي تمكنه من المشاركة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

3- إن إقامة هياكل أساسية ذات علاقة بالصناعة والابتكار لتحقيق التنمية المستدامة في ليبيا تنفيذ هذا الهدف يحتاج الى الاستثمار في بناء هياكل جديدة قادرة على الصمود أو تحديث القائمة منها لجعلها أكثر استدامة، حيث يعتمد النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية والعمل المناخي بشكل كبير على الاستثمارات في بناء هياكل أساسية والتنمية الصناعية المستدامة والتقدم التكنولوجي.

4- إن المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في ليبيا غير معرف نشاطها هل هو صناعي ام زراعي ام حرفي لربات البيوت ام خليط. وإن الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية والثابتة للسنوات 2023 2022 2021 2020 2019 لم توضح أن هذا الناتج يخص القطاع الصناعي لأن غير النفطي يشمل الضرائب والايرادات الاخرى. كما أن التمكين الاقتصادي ودعم تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال الخاص لم توضح ان هذه المشاريع تخص النشاط الصناعي أو تشمله. فعدم دقة البيانات والمعلومات وتصنيفها يعد تحديا في وضع دليل صناعي حول متابعة تحقيق هذا الهدف.

5- ضعف البنية التحتية في المجال التكنولوجي، وعدم جاهزية ليبيا لاعتماد الذكاء الصناعي في الصناعة والخدمات العامة. وافتقار ليبيا للمعايير المعتمدة لقياس الجاهزية لاعتماد الذكاء الصناعي

تشتمل على مدى وجود رؤية وطنية للذكاء الصناعي، ومدى تطوير الخدمات عبر الإنترنت، ووجود قوانين حماية البيانات والخصوصية، واستراتيجيات الأمن السي براني. كذلك ضعف الإنفاق العام على البحث والتطوير وخاصة في المجال التكنولوجي، وقلة عدد الخريجين في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات وبما يتناسب وسوق العمل، ومستوى المهارات الرقمية وجودة التعليم العالي في مجال الهندسة والتقنيات.

وأيضا من العوائق الرئيسية أمام إقامة هياكل أساسية ذات علاقة بالصناعة والابتكار لتحقيق التنمية المستدامة في ليبيا ما يلي.

6- ضعف الشراكات بين القطاعين العام والخاص.

7- ضعف الترابط بين المجال الأكاديمي والعلوم والصناعة.

8- ضعف التشريعات.

9- الحروب.

10- الاضرابات الامنية.

11- الازمات الاقتصادية والسياسية.

12- شح الامكانيات المالية المخصصة لهذا الغرض أي انعدام التمويل.

12- ضعف البنية التحتية.

13- الفجوة الرقمية والتعليم

مقترحات وتوصيات الدراسة:

يتطلب تحقيق التنمية المستدامة تبنّي سياسات تدعم إقامة هياكل أساسية قادرة على الصمود، وتعزيز التصنيع الشامل وتشجيع الابتكار، مع إيلاء أهمية خاصة للصناعة والتعليم والبحث العلمي. ويُعدّ دعم بيئة محفّزة للبحث العلمي والابتكار من الأولويات الأساسية لنهضة الدول وتقدمها، ووفقًا لنتائج الدراسة تُقدَّم مجموعة من التوصيات الهادفة إلى تحقيق هذه الأهداف:

1. وضع واقتراح هياكل تنظيمية قادرة على تنمية وتطوير التصنيع الشامل

يتطلب ذلك وجود هياكل تنظيمية قادرة على تنمية وتطوير التصنيع الشامل لكافة الأنشطة الاقتصادية، وربطه بالخطط والأهداف التنموية على مستوى القطاعات المختلفة، بما يسهم في زيادة الناتج المحلي وتنويع مصادره.

البرامج المقترحة:

- تطوير الإطار المؤسسي للتصنيع الشامل وتحسين البنية الأساسية وتحديث الصناعات بحلول 2030، مع رفع كفاءة الموارد واعتماد التقنيات النظيفة.
- تبسيط إجراءات تراخيص الأنشطة الاقتصادية للقطاع الخاص.
- تقديم حوافز ضريبية وجمركية للقطاع الخاص مع سن تشريعات تنظّم مساهمته.
- إعادة النظر في الأشكال القانونية الداعمة للتصنيع (مثل الشركات متعددة الأغراض) لتعزيز تنوع الأنشطة.
- وضع إطار تشريعي ومؤسسي يدعم ريادة الأعمال ويزيل المعوقات، مع توفير بنية تحتية مستدامة وعادلة ومتاحة للجميع.

2. تفعيل دور القطاع الخاص وتشجيع الابتكار

يلعب القطاع الخاص دورًا محوريًا في تعزيز الأنشطة الاقتصادية ذات الميزة التنافسية، بما يسهم في تنويع مصادر الدخل ورفع مساهمته في الناتج المحلي.

البرامج المقترحة:

- تعزيز البحث العلمي والتطوير التكنولوجي بحلول 2030، وزيادة الإنفاق على البحث والتطوير.
- دعم نقل التكنولوجيا والابتكار ورفع جودة الإنتاج.
- تفعيل حاضنات ومراكز تنمية الأعمال.
- تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص للاستثمار في مشروعات متنوعة.
- تقديم حوافز لتشجيع الأفكار الابتكارية وتنمية القدرات.

3. دعم قطاع الصناعة والتعليم والبحث العلمي

يمثل البحث العلمي والابتكار ركيزة أساسية للتنمية، إلا أن الإنفاق عليهما في ليبيا لا يزال محدودًا، مما يستدعي وضع استراتيجية وطنية فعّالة.

أبرز التوجهات:

- رفع الإنفاق على البحث العلمي والابتكار.
- الاستثمار في التكنولوجيا الرقمية والذكاء الاصطناعي.
- تطوير النظام الوطني للابتكار وفق أولويات الدولة.
- مواكبة التحول نحو الاقتصاد القائم على المعرفة.

- تعزيز استخدام الذكاء الاصطناعي في مختلف القطاعات الإنتاجية والخدمية.

4. التركيز على الصناعات القائمة على المواد الخام المحلية

يتطلب التصنيع المستدام استغلال المواد الخام المحلية مع الحفاظ على البيئة والتنمية المكانية.

البرامج المقترحة:

- استثمار المواد الخام المحلية في أنشطة صناعية متنوعة.
- سن قوانين لحماية البيئة وضبط التنمية المكانية.
- إعطاء الأولوية للصناعات القائمة على الموارد المحلية.
- 5. دعم المشروعات الصغرى والمتوسطة
- إنشاء هياكل داعمة وتمويلية مثل صناديق التمكين الاقتصادي.
- دعم البحث والابتكار والتنوع الصناعي.
- تحسين الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتوسيع الإنترنت بحلول 2030.

قائمة المصادر والمراجع:

- أبو النصر، مدحت، ومدحت، ياسين محمد. (2017). التنمية المستدامة: مفهومها، أبعادها، مؤشراتها. القاهرة: المجموعة العربية للتدريب والنشر.
- الأسرج، حسين عبدالمطلب. (2013). آفاق التمويل الإسلامي. جدة: دار النشر الإسلامية.
- جامعة الدول العربية. (2024). التقرير العربي للتنمية المستدامة. القاهرة: جامعة الدول العربية.
- الجعب، نافد. (2011). دور الشباب في عصر العولمة. رفح: وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية. (ورقة عمل مقدمة لمؤتمر: الشباب ثقافة الأمس وفكر المستقبل).
- الحيكاني، نزار كاظم، والموسوي، حيدر يونس. (2015). السياسات الاقتصادية: الإطار العام وأثرها في السوق المالي ومتغيرات الاقتصاد الكلي (ط2). عمان، الأردن: دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع.
- الخوجة، عز الدين. (2013). صيغ التمويل والاستثمار. المنامة: المجلس العام للبنوك الإسلامية والمؤسسات المالية الإسلامية.
- دولة ليبيا. (2024). التقرير الوطني الطوعي الثاني لمتابعة تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030: الصناعة والابتكار والبنية التحتية. طرابلس: دولة ليبيا.
- سمير، سمير علام. (2000). إدارة المشروعات الصناعية الصغرى. القاهرة: كلية الزراعة، جامعة القاهرة.

- شبكة قوانين الشرق. (2012). القانون رقم (1) لسنة 2005 بشأن المصارف المعدل بالقانون رقم (46) لسنة 2012. شبكة قوانين الشرق، العدد 13، ص. 760.
- القانون رقم (1) لسنة 2005 بشأن المصارف، المعدل بالقانون رقم (46) لسنة 2012. (2012). طرابلس: دولة ليبيا.
- كاسب، سيد، وكمال الدين، جمال. (2007). المشروعات الصغيرة: الفرص والتحديات. القاهرة: مركز تطوير الدراسات العليا والبحوث، كلية الهندسة، جامعة القاهرة.
- لبيب، هالة محمد. (2017). إدارة المشروعات الصغيرة في الوطن العربي. القاهرة: دار النشر الجامعية.
- اللجنة الشعبية العامة. (2006). قرار رقم (109) بشأن صندوق التشغيل. طرابلس: اللجنة الشعبية العامة.
- ليبيا. (2024). السياسة الوطنية المكانية (2006–2030). طرابلس: دولة ليبيا.
- ليمان، أنور عبد الله. (2022). التنمية المستدامة: مدخل لمفاهيم الاستدامة وأهدافها مع التركيز على الهدف الرابع (ط1). الخرطوم: فهرسة المكتبة الوطنية أثناء النشر.
- مجلس التخطيط الوطني. (2007). البرنامج التنموي (2008–2012). طرابلس: مجلس التخطيط الوطني.
- مجمع الفقه الإسلامي. (1988). القرار الصادر في الدورة الخامسة. الكويت: مجمع الفقه الإسلامي.
- مصرف ليبيا المركزي. (سنوات مختلفة). النشرة الاقتصادية. طرابلس: مصرف ليبيا المركزي.
- الهواري، سيد. (2022). موسوعة الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية للاستثمار. دبي: الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية.
- وزارة التخطيط. (2021). خارطة الطريق لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في ليبيا. طرابلس: وزارة التخطيط.
- وزارة التخطيط. (سنوات مختلفة). خطط وبرامج تنموية سنوية. طرابلس: وزارة التخطيط.
- وزارة الصناعة. (سنوات مختلفة). تقارير مختلفة. طرابلس: وزارة الصناعة.